أعلنت عن استعدادها لترؤس لجنة لكشفهم "مجاناً" بشرط إعطائها كل الصلاحيات

سلوى الجسار لـ «الأنباء»: كشف أسماء مزوري الشهادات سيطيح بوزراء ونواب وقيادات بالدولة

حوار: ثامر السليم

أكدت النائب السابق أستاذ المناهج وطرق التدريس المشارك في كلية التربية بجامعة الكويت د.سلوى الجسار أن بلوغ التزوير الى قطاع التعليم وتحديدا في الشهادات يعد كارثة على الوطن، مطالبة بألا يمر هذا الملف مرور الكرام وألا يكون هناك تدخل من أي نوع من الأطراف.

وأشارت الجسار في لقاء مع «الأنباء» إلى ان الحكومة هي السبب وراء انتشار ظاهرة الشهادات المزورة عبر إقرارها كوادر لعدد من الوظائف ما دفع بعض المواطنين للبحث عن طرق سهلة للحصول على مؤهلات من أجل الحصول على هذه الكوادر المالية التي أقرتها الحكومة، لافتة الى ان سياسة ادارة المعادلات بوزارة التعليم العالي مازالت يشـــوبها الكثير من عدم النظام وعدم الشفافية. ولفتت إلى أن الكشف عن أسماء المزورين سيطيح بعدد من الوزراء والنواب وقيادات في الدولة سواء الحاليون او السابقون، مستنكرة ان يتم نقل مثل هذه الأخبار التي تسيء الى الكويت عبر وسائل الإعلام العالمية حتى أصبحنا حديث العالم. وقالت الجسار: إن هوس الشعب الكويتي بالحصول على لقب «د» دفع البعض إلى سلوك طرق غير مشروعة لتحقيق هذا الهدف، مشيرة في الوقت نفسه إلى ان ملف الشهادات المزورة قد يكون سببا في حل مجلس الأمة اثر الاستقالات التي يفترض على المزورين تقديمها.. في السطور التالية تفاصيل اللقاء:

10 إجراءات للخروج من أخطر أزمة لإنهاء ملف التزوير

اقترحت د.ســلوى الجســار 10 إجراءات لإنهاء ملف تزوير الشهادات، اشتملت على ما يلي:

1ـ وقف إرسال البعثات الى الدول التي تم التزوير في شهادات جامعاتها فورا وذلك لمراجعة كافة بيانات الطلبة المســجلين لدى وزارة التعليــم العالي ومطابقتها للتأكد مــن صحة البيانات مع المكاتب الثقافية.

2ـ تشــكيل لجنة من خارج الوزارة تكلف من مجلس الوزراء ويكون اعضاؤها من جامعة الكويت ويتم منحهم كافة الصلاحيات في الاطلاع على كافة البيانات في مراجعة الشهادات الصادرة والمعتمدة مــن وزارة التعليم العالي للتأكد من صحة بياناتها ومطابقتها مع ملفات الطلبة المقيدين لدى الوزارة.

3ـ مراجعة كافة الشهادات المعتمدة منذ تعيين الوافد المتهم في قضية التزوير وخلال 10 سنوات الأخيرة.

4ـ مخاطبة كافة وزارات ومؤسسات الدولة لتقديم بيانات جميع الموظفين ممن حصلوا على اي مؤهل دراسي وهم على رأس أعمالهم للتأكد من سلامة وإجراءات الحصول على هذه المؤهلات وتقديم كافة البيانات التي تضمن سلامة ومصداقية الشهادة العلمية مع منحهم مدة شهر لتقديم كافة البيانات وأن تتم إحالة من يثبت تزويره الى التحقيق الفوري والإيقاف عن العمل تمهيدا لاسترداد كافة المبالغ والامتيازات التي حصلوا عليها بعد حصولهم على المؤهل العلمي ومحاسبة كل مسؤول قام بكل اجراء مخالف للقانون.

5ـ حصر أسماء الأشخاص الذين حصلوا على الشهادات العلمية ومطابقتها مع تواريخ الخروج والدخول من منافذ الدولة الى بلد الدراسة للتأكد من تواجدهم في بلد الدراسة.

6ـ عمل ربط آلي بين وزارة التعليم العالي والداخلية في مراقبة سجل الدخول والخروج خلال فترة الدراسة ومدة الابتعاث.

7ـ مطالبة الأفراد ممن حصلوا على شهادات الماجستير والدكتوراه بتقديم نسخة معتمدة من الأطروحة بتوقيع اللجنة التي أشرفت على الرسالة او البحث وفي حالة الرفض تتم إحالتهم الى التحقيق الفوري والتوقيف عن العمل.

8ـ فتح التحقيق مع جميع الموظفين على كافة المسميات الوظيفية في وزارة التعليم العالي الحاليين والســابقين للوقوف على كافة المصادر والإجراءات التي سهلت عملية التزوير.

9ـ تشــكيل لجنة تعمل على مراجعة جميع أعمال وإجراءات المكاتب الثقافية في الدول التي تم فيها تزوير الشــهادات للتأكد من سلامة وفحص جميع المستندات والمراسلات مع الجامعات.

10ـ مراجعة آلية اعتماد الشهادات الخارجية سواء للطلبة المبتعثين او غير المبتعثــين اضافة الى جميع العاملين في أجهزة الدولة من المواطنين والمقيمين وذلك في فحص الجامعات وبرامجها والأنظمة الدراسية وذلك لسلامة الإجراءات وصحة بيانات المؤهلات الدراسية.

في البداية، كيف تنظرين إلى كارثة ملف الشهادات المزورة؟

● **في الحقيقة انا لم أفاجأ بهذا الملف نهائيا وما تم تداوله في قضية كشف الشهادات المزورة لان الموضوع كان يتداول منذ اكثــر مــن 14 عاما فــي أروقة وزارة التعليم العالي ومر عليه اكثــر من وزير ووكيل «تعليم عالــي»، والجميع يعلم ويؤكد بلــوغ التزوير قطــاع التعليم وتحديدا في الشهادات فإن هذا الأمــر يعد كارثــة على الوطن كون قضية التزوير في مؤهل دراســي، لاسيما عندما يرتبط الأمر بوظيفة كالطب والهندسة والتمريض والمحاسبة وغيرها حيث تعد اكثر خطورة كونها تتعلق بحياة ومصير الإنسان ومستقبله، ويجب الا يمر هذا الملف مرور الكــرام والا يكون هناك تدخل من اي نوع من أي من الأطراف أو العمل على تدويل هذا الملف كما هو معمول به في العديد من الملفات في الدولة.**

9 دول

ماذا تقصدين بأنه منذ 14 عاما وكارثة ملف الشهادات المزورة مستمرة الى يومنا هذا؟

● **ما قصدته ان البداية منذ 14 عاما ان وزارة التعليم العالي ســمحت للطلبة بالدراسة في عدد من جامعات تلك الدول عبر اعطائهم الموافقة للدراسة في 9 دول والتي هي الهند والفلبين والأردن ومصــر وبلغاريــا والبحرين وأوكرانيا وماليزيا وســلوفاكيا، وكان الخطأ من الحكومــة فــي البدايــة كونها رضخت لمطالب خارجية بقبول الدراسة في عدد من الجامعات وكانــت هــذه هــي البداية في 2003ـ2004 وقــام الطلبة في ذلك الوقت بالذهــاب الى تلك الدول واستكمال دراستهم بناء علــى موافقــة وزارة التعليم العالي وبعد اكتشــاف وزيرة التربيــة والتعليــم العالي في ذاك الوقت نورية الصبيح ان هناك ملاحظات تشوب الدراسة في تلك الجامعات.**

3 محاور أساسية

وكيف تم التعامل مع هذا الأمر؟

● **الجميع يعلم ان هذه الدول سابقة الذكر لا يوجد لدينا بها مكاتب ثقافية سوى في الأردن ومصر والبحرين فكيف تمت الموافقــة في الأصل والســماح للطلبــة بالدراســة فــي هــذه الدول دون وجود تقييم لهذه الجامعات ســواء فــي مرحلة البكالوريوس او الماجستير او الدكتوراه مما دفع الوزيرة الى تشكيل وفود ميدانية لتقييم ومعاينــة هــذه الجامعات من خلال 3 محاور أساســية وهي المناهج ونظام الدراســة ولغة الدراســة والبنيــة التحتيــة والمباني والتجهيزات وأعضاء هيئــة التدريــس ورفعت تلك الوفود توصياتها الى الوزيرة والتي بناء عليه أصدرت قرارات في شهر مارس 2009 لكل دولة قرار مســتقل بإيقاف ارســال البعثــات وعــدم اعتمــاد تلك الجامعــات وحددت الجامعات المعتمدة في تلك الدول وبدأت الأمور تتضح، ومن ثم سمحت لهــم الوزارة مدة عام دراســي فقــط ومــن ثــم التحويل من تلك الجامعات غيــر المعتمدة الى جامعات اخــرى معتمدة. وكانت المشكلة ان تقريبا 320 طالبا وطالبة رفضوا التحويل الــى جامعــات اخــرى وبدأت عمليــة الضغط منــذ ان كنت مقررة في اللجنــة التعليمية الى ان أصبحت رئيسة اللجنة التعليمية في مجلس الأمة وتم وضــع الحلول لمعالجــة هذه المشكلة عبر اتاحة المجال لهم لمدة عام للتحويل الى جامعات أخــرى معتمــدة او دخولهــم اختبــارات بعد حصولهم على الشهادة لاعتمادها حتى نتأكد من تمكنهم من عدمه.**

إقرار الحكومة كوادر لعدد من الوظائف أحد أسباب انتشار الشهادات المزورة

للأسف لمست تعاطفا مع المزورين والأولى اتخاذ خطوات حازمة وعدم استئمانهم على البلاد

كوادر مالية

ما السبب وراء اقبال الطلبة على استكمال دراستهم بهذا الشكل المفاجئ والجماعي؟

● **السبب يرجع في ذلك الى الحكومــة عبــر إقرارها كوادر لعدد من الوظائف والتي منها كادر القانونيــين والمحاســبين والمهندسين والتمريض وغيرها فهذا هو ما دفع بعض المواطنين للبحث عن طرق سهلة للحصول على مؤهلات من اجل الحصول على هذه الكــوادر المالية التي أقرتهــا الحكومــة. ومــن بعد وجود هذه التقارير التي رفعتها الوفود الى الوزارة يبقى الأمر مسؤولية وزارة التعليم العالي ان تستمر في المراجعة والتدقيق ولكن للأسف ان سياسة ادارة المعادلات بوزارة التعليم العالي مازالت يشوبها الكثير من عدم النظام وعدم الشــفافية بدليل تصريح وكيل التعليم العالي صبيح المخيزيم عبر وســائل الإعــلام والذي اعلن فيه قائلا: «الآن نعمل على اعادة النظام» وهذا اعتراف منه ومن فمه ندينه ولكن السؤال الذي يطرح نفسه الى وزيــر التربيــة والتعليم العالي الحالي والذي كان سابقا وكيلا لوزارة التعليم العالي هذه إدانة صريحة وواضحة ويجب ان يعرف الشــعب الكويتي ان المســؤول عن تضخــم تزوير الشــهادات هي الحكومة، وأنا أوجه سؤالي هل تستطيع الآن الحكومة بعد ان فتحت هذا الملف وبعد ان تضخم هذا الملف هل تستطيع ان تحله وتغلقه نهائيا انا أتحدى ان يستطيع اي وزير إغلاق هذا الملف او إنجازه.**

إساءة للدولة

لماذا لا يستطيع اي وزير إنهاء هذا الملف؟

● **لأن الكشــف عــن الأســماء ســيطيح بعــدد مــن الــوزراء والنــواب وقيــادات في الدولة ســواء الحاليون او السابقون وكذلــك في الســلك القضائي، وانــا يحزننــي ان يتــم تناقل هذا الأمر عبر وســائل الإعلام العالمية وأصبحنا حديث العالم وهذه في الحقيقة سقطة للدولة وإساءة وســتتأثر علاقتنا مع الدولة التي لديها هذه الجامعات والتي فــي دولها هي جامعات عريقة ولها ثقل أكاديمي ومهتمة فــي قضيــة النشــر الأكاديمي وهذه اســاءة اخرى اضف الى ذلك هي اساءة لمن حصل على المؤهلات ايــا كانت، لان اليوم السنوات الأخيرة عبر الهوس الذي يعيشه الشعب الكويتي من أجــل الحصــول على لقب «د» بــأي طريقــة كانــت دفع بعض الأطراف الى البحث عن طرق غير مشروعة ولا يخفى للجميــع اننــا في عالــم مليء بأنــاس لا يخافــون الله ومثل ما تمت المتاجــرة في الإقامات والعقارات المضروبة واللحوم الفاسدة والبصمات المزورة لذلك ما الذي يمنع من خلق ســوق للشــهادات المزورة بل العكس عليها طلب ومرغوبة.**

قاعدة بيانات

هل تعتقدين ان ادارة المعادلات في وزارة التعليم العالي تتحمل المسؤولية؟

● **ادارة المعــادلات فــي وزارة التعليم العالي عليها مسؤولية كبيــرة خاصة اننــا في قطاع الصحــة نســتعين بممرضــين واطباء من الوافدين لذلك يلزم عليه تقديم نســخة من مؤهله الدراسي لكي تتم معادلته شرطا للتوظيــف. واليــوم الســؤال المطــروح فــي ظــل الفوضــى التــي يعرفها الجميع في ادارة المعادلات علما ان هناك مواطنين تقدموا من اجل الحصول على معادلــة شــهادتهم فــي ادارة المعادلات مع انهم مســتوفون كل الأوراق المطلوبة منهم والتي منها التسلسل الدراسي وتقارير دورية موجودة ولكن للأسف داخــل الإدارة اختلــط الحابل بالنابل، والسؤال الذي يطرح نفسه ما الإجراءات التي تتبعها ادارة المعادلات في ظل الإجراءات الخاطئة التــي تتبعها الادارة باعتراف وكيل الوزارة، اضف الى ذلك ان وزارة التعليم العالي عمرها ما يزيد على 28 عاما ليس لديها قاعدة بيانات الكترونية بين الوزارة والمكاتب الثقافية خاصة وتحولها الكترونيا، فمن شــجع على هذا الأمر سياسة هذه الوزارة وكان يفترض بها ان تكــون اولوية لأي وزير او اي وكيل حتــى يمكن التخلي عن ميزانيــات ولكن يجب ان يكون هناك ربــط بين المكاتب الثقافية والوزارة مع ضرورة معرفة من يحمل الرقم السري لمعرفة اذا ما حدث اي تلاعب. ولكــن ما يحدث هــو الفوضى بدليل ان الوكيل يعلن انه يتم التوقيع يدويا، وارجع وأقول ان الحكومة هي التي شجعت على هذا الملف ولن تستطيع مواجهة ملف تزوير الشهادات أو حله وسيستمر هذا الملف وسيتفاقم وستكبر كرة الثلج حتى تصبح جليدا ولن يستطيع أحد ازاحة هذا الجليد وانا استشف ان هذا الملف قــد يكــون ضغطا لحل مجلــس الأمة اثر الاســتقالات التي من المفترض ان يتقدم بها هؤلاء المزورون. فما المقاييس والمعايير التي تستخدمها ادارة المعادلات في معادلة شــهادات الطلبة الكويتيين؟ وهل يعقل ان يتم رفض معادلتهم بحجة ان الجامعــة غيــر معترف بها في التعليم العالي ومن ثم يتم التصديق للممرضين والأطباء الوافدين ومعادلة شهاداتهم؟! أيوجد اكثر من هذا تناقض مما يدل بشكل واضح على ان الادارة ليس لديهــا مقاييس ومعايير والية الادارة في المؤهل. فالذي خلــق هذا الملف هــو الحكومة وهذه الحالات التي وردت الينا عندما كنا في اللجنة التعليمية في مجلس الأمة، بل الأمر الآخر هــل تســتطيع ادارة المعادلات معادلة المواد ومعرفة التوصيف للمقررات الدراسية والمحتوى وعدد الوحــدات وغيرها وهل هي تتبع هذا الأســلوب، الأمر لــم يقف عند هــذا الحد بل ان طالبا كويتيا متخرجا في جامعة هارفــارد وهــي الحاصلة على المستوى الأول في العالم لكي يحصل علــى الاعتماد من قبل وزارة التعليــم العالي ينتظر اكثر من 7 اشهر، فهل يعقل هذا؟!**

طمطمة الملف

كيف ترين الإجراءات التي قامت بها وزارة التعليم العالي؟

● **وكيل وزارة التعليم العالي اعلن عن تشــكيل لجنتين في ادارة المعــادلات والشــؤون القانونية والسؤال الذي يطرح نفسه ماذا ستبحث هذه اللجان هل يوجد لديكم قاعدة بيانات واضحة يمكــن الاطلاع عليها، وكيف يمكن ضمان عدم اتلاف بعض هذه البيانــات بطريقة او بأخــرى كــون هــذا الملــف سيطيح بعدد كبير من المزورين وسيكشف الكثير من الرؤساء؟ وماذا سينتج عن هذه اللجان هل ستحال الى النيابة العامة ام ماذا؟ والتوجه بالسؤال الى الفتوى والتشــريع هل مفاده طمطمة الموضوع وتهدئة الرأي العام وإيجاد حلول بعدم الكشف عن اسماء هؤلاء المزورين ومن تورطوا؟ والسؤال الذي يطرح نفســه: هل ســتتم محاســبة القيادات التي كانت مســؤولة فــي وزارة التعليم العالي عن هذا الوافد؟ ومن هم المسؤولين عــن التدقيــق والمراجعة على هذه الشهادات؟ وهل سيطول التحقيق المسؤولين على المكاتب الثقافية والقائمين عليها والآلية التي تدار بها المكاتب الثقافية؟**

ماذا عن هيئة الاعتماد الأكاديمي؟

● **هذه المؤسسة التي ترأستها الفاضلة الشخصية الأكاديمية من جامعــة الكويت التي نكن لهــا كل التقديــر والاحتــرام د.نورية العوضي لم تستطع ان تقدم شيئا وذلك لعدم دعمها والمفترض ان يكون هذا الملف برمته لدى هذه المؤسسة، مما يعني ان تداخل الاختصاصات بين وزارة التعليم العالي وهيئة الاعتمــاد الأكاديمي المنوط بها الاعتمــاد الأكاديمــي ووزارة التعليم العالي هي جهة منفذة فقط لا غير، كما هيئة الاعتماد الأكاديمي استفادت بشكل كبير من هيئة الاعتمــاد في المملكة العربيــة الســعودية وهيئــة الاعتماد في مملكة البحرين.**

هل لمست خطوات جادة في التعامل مع ملف الشهادات المزورة؟

● **للأسف كل ما لمسته الآن هو إبداء التعاطف من البعض مع هؤلاء المزوريــن بالقول كيف نقطع عيشــه ونقطــع رزقه، الاولى ان تكون هناك خطوات جــادة بإيقافهــم عــن العمــل وإحالتهم الى النيابة ومطالبتهم باسترداد المبالغ التي أخذوها من غير وجه حق، الأمر لم يقف عنــد هذا الحد بل منهم من هو عســكري فكيف يمكن ان يتم استئمانه على البلاد؟**

هل تعتقدين ان الإجراءات الحكومية كانت كافية في التعامل مع هذا الملف؟

● **لا، ولست واثقة فيها لذلك ان طالبت مجلس الوزراء بتشكيل لجنــة محايدة من أســماء غير معلنة ويعطيها كافة الصلاحيات على ان تقدم تقريرها خلال شهر. وعلى مجلس الوزراء تشــكيل لجنة من خارج وزارة التعليم العالــي محايــدة غيــر معلنة أســماءها من الناس الوطنيين والمخلصــين وانا مســتعدة ان اترأس هذه اللجنة مجانا شريطة ان تتوافر لــي كل الصلاحيات وقاعدة البيانات وســأقدم هذا الملف لسمو رئيس الوزراء.**

مبنى وزارة التعليم العالي

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

الحكومة هي المسؤولة عن تضخم ملف الشهادات المزورة وأتحدى أن يستطيع أي وزير إغلاقه أو إنجازه

هوس الشعب الكويتي بالحصول على لقب «د» دفع البعض إلى سلوك طرق غير مشروعة

بلوغ التزوير لقطاع التعليم والشهادات كارثة على الوطن ويجب ألا يمر مرور الكرام

د. سلوى الجسار (متين غوزال)

كيف لا تملك «التعليم العالي» قاعدة بيانات إلكترونية تربطها بالمكاتب الثقافية؟!

سياسة إدارة المعادلات في «التعليم العالي» لاتزال يشوبها الكثير من عدم النظام وعدم الشفافية

ملف الشهادات المزورة قد يكون سبباً في حل مجلس الأمة إثر الاستقالات الواجبة على المزورين